Issue 6145 Monday 17/9/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6145 الاثنين 7 من محرم 1440 هـ 17 من ايلول (سبتمبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

بين الحقائق والمحدِّدات

رجل الدين .. رجل السياسة

لويس إقليمس
بغداد

للسياسة والإدارة فلسفات وفنون ورؤى عديدة، متناغمة أو متناقضة، قد تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر ومن دين لآخر. وهذا ما يجعل شكل البلدان والشعوب والأمم، وأسلوب حياتهم وطريقة تفاهمهم متباينة بحسب طبيعة النظام وشكل المفاهيم التي تتبعها أنظمة الحكم والحكومات. لذا لا بأس في اختبار الدول والمجتمعات عدداً من هذه الأنظمة للوقوف على الصالح منها، هذا إن وُجد، وتعلّم فرزه من السيّء الذي مازال ينخر في أسس هذه البلدان ويحيل شعوبها إلى قطيع خانع تتلاعب به أيادي قذرة لا تعرف مخافة الله، بل وتتكابر على حاجات الشعب وتتاجر بمآسيه كلّما أُتيحت الفرصة وفي غفلة من شعوبها المنبطحة والنائمة إلى ما شاءت الأقدار. والأنكى من هذا وذاك أن يُقحَمَ الدين وأركانُه ومرجعياتُه وأدواتُه في أتون صراعٍ أو تماه أو نفاق مع أنظمة الحكمِ ولصالحِ زعامات سياسية تتقاسم المغانم والمنافع بعيداً عن مصالح الوطن العليا ولملمة الجراحات التي يتزايد ثخنُها مع مرور الأيام وتوالي الأشهر والسنين.

انظمة حاكمة

هذه حال جلّ الأنظمة الحاكمة في منطقتنا العربية والإسلامية التي ارتقت الحكم بالوراثة أو بطرق ملتوية بعيداً عن الديمقراطية الصادقة والجدارة والكفاءة والاستحقاق، إلاّ ما ندر! ولعلّ نظرة بانورامية على الواقع المتهرئ في هذه الحقبة من الزمن المتراجع، كفيلة بالحكم على ما نشهده من صور الاستهتار والاستخفاف بمصائر الشعوب في استخدام الظاهرة الدينية وتوشيحاتها في كواليس السياسة، من أية ديانة كانت ومن دون استثناء. ولنا في الأمثلة القائمة ما يحصل حاليًا في العراق حصراً منذ سقوط النظام البائد، حيث أصبح التستر بالدين والتعكّز على مرجعياته ورموزه من أسهل السبل، بل السبيلَ الأكثر سلوكًا لبلوغ المآرب وتسلق المناصب ووضع اليد على كلّ ما يتيسر لطالبه من دون حدود ولا قيود ولا محدِّدات، كما شهدناه لدى السنّة والشيعة والمسيحيين وديانات أخرى على السواء! فقربُ هذه الشخصية المتعززة على مراجع أو شخصيات دينية مؤثرة في سياسة البلد أو حتى الإدّعاء بقربها من هذا المرجع أو تلك الشخصية، كفيلٌ بتخويف الناس وتهديد المجتمع وفرض الإرادة على المؤسسة أو الدائرة التي تخشى سطوة هذا النموذج من الأدعياء والمنافقين والتجار. وهذا ما خلق مساحة واسعة من الاستياء العارم والغضب الشعبي في الشارع، ليس إزاء زعامات سياسية وأشخاص متنفذين في السلطة بل تعدّى ذلك بعضَ الرموز الدينية التي كان لها وزنُها وتتحلى بوقع مؤثر في صفوف العامة والخاصة. وقد فُهمَ من مثل هذا السلوك المدان تدخلُ نفرٍ من رجال الدّين في شؤون السياسة، ما يوحي بفرض إرادة دين أو مذهب أو طائفة على غيرهم من أبناء الوطن.

إنّ مثل هذه الوسيلة الجارية في الأوساط السياسية منذ سنين، تمثل بحدّ ذاتها شيئًا من المسلّمات التي تقرّ بأن يتحول الحكم على من يمارس مثل هذا السلوك المغلوط والخطير إلى ظاهرة استياء واستنكار واتخاذ موقف صادم بسبب اعتماد هذا المسار سفيرًا سهلاً وتأشيرة مفتوحة لاستغلال كلّ شيء وأيّ شيء ومن ثمّ الدفع باتجاه الحصول على مكاسب ومنافع وترشيح لمنصب خارج إطار الكفاءة والاستحقاق، ليس لشيء بل بسبب التقرّب من هذا المرجع أو الانتماء لهذه الهوية الدينية أو المذهبية، أو لهذا الحزب المغمور العامل تحت لواء ورعاية هذا المرجع أو ذاك السيد المعمّم. وهذا ما يشير إلى مفهوم إفساد الدّين بالسياسة والعكس صحيح في الاتجاهين. فحين يتداخل الدين بالسياسة يُفسد أحدُهما الآخر ولا مجال لإصلاح بينهما تحت أية ذرائع. وفي النهاية لا يصح إلاّ الصحيح، بضرورة ترك السياسة لروادها الحقيقيين وليس الطارئين والدخلاء من الفاسدين واللصوص، وإيلاء الدينَ وأصحابَه ومرجعياته الصادقين الأتقياء في مخافة الله ما يستحقونه من احترام وتبجيل بالانصراف لإصلاح المجتمع وذات البين بين الناس.

مجتمعات متحضرة

في المجتمعات المتحضّرة، يُنظرُ إلى الدِّين والمعتقد بكونه علاقةً خاصة سامية بين الله وعباده، بين الخالق ومخلوقه، وليس من شأن أحد، حاكمًا كان أو رجل دين أو عالمًا أو أي صفة يحملها الإنسان، أن يفرض رأيه وإيمانَه ومعتقَدَه بالدين أو المذهب أو المرجع الذي يعود إليه أو يدّعي السير وفق طريقته. وما أكثر ما صدر من تصريحات من لدن مسؤولين في السلطة ونواب باتباعهم طريقة هذا المرجع أو ذاك تبجحًا وتزلّفًا. في حين كشفت الحقائق اليومية والسلوكيات العملية عكس هذه التصريحات والإشارات. ثمّ أنّ الحرية الدينية والإيمان بالله حقٌ من حقوق البشر في تبنّي هذا المعتقد أو عدمه أو حتى في الإيمان بوجود الله أو عدمه. فلا فضلَ لإنسان على سواه، ولا تفضيل لبشر دونه سوى بما يقدّمه من الفعل الصالح والعمل الطيّب له ولمجتمعه ولبلاده ضمن ما حلّله الرب الخالق وحرّمته الرسالات والأديان وما أقرّته لوائح حقوق الإنسان ودساتير البلدان المتقدمة التي تسامت فوق الأديان والمذاهب. ومن ثمّ، فالدّين يبقى مسألة جدلية متحرّرة تتيح للإنسان، أي إنسان، أن يتصرّف وفق رؤيته واستعداده وقناعته وملَكَته البشرية وطبيعة نظرته للحياة وللمسار الكونيّ ومَن يقف وراء هذا التشكيل المعقّد من العناصر والأجرام والحياة، وفيما إذا كان وراء هذه الفانية مثوى آخر من عدمه. وهذه هي إشكالية العلاقة القائمة بين القوة الدافعة الخارقة التي تقف وراء تركيبة الكون والتي نعزوها مجازًا للإله أو الرب الخالق في خليقته!

من هذا المنطلق يبقى الإنسان مخلوقًا حرّاً في تصرفه وسلوكه، لأنّه هكذا خُلق حرًا وليس عبدًا. فمَن شاء آمن بما اعتقد به ومضى في طريقه، ومَن لم يشأ يبقى حرًا غير قابلٍ العتبَ والاتهام والتكفير. كما أنّ الله الخالق ليس بالضعيف العاجز كي يوكل بشرًا ضعيفًا مخلوقًا من طينَة كي يتولى أمرَ حسابِ أخيه البشر المجبول من ذات الطينة وذات التراب عبر السوط والتهديد والجلد والعقاب. أمّا أن يُصار إلى إقحام الدين ومرجعياته بالسياسة فهذا من باب الفضول المفضوح والاسترزاق المشبوه والتزلّف المستنكر والنفاق الواضح. لذا إذا شاءت الأمم والشعوب أن تتحرّر وتتقدّم وتتطور لابدّ من تحرّرها وانعتاقها عن قيود الدين من خلال فصله عن السياسة. فالسياسة وروّادُها وراكبوها أبعد ما يكونون في احترامهم لإرادة الله والخشية من المحذور لكون إدارة السياسة غير إدارة مؤسسة دينية التي من بين واجباتها الأساسية النصح والإرشاد والتوجيه والقدوة الحسنة وليس الشراكة أو المشاركة في تبنّي مشاريع استثمارية وتجارية وتكديس الأرباح وامتلاك العقارات ومزاحمة أرباب العمل في القطاع الخاص عبر سياسة دعم هذا الحزب أو التعاطف مع هذا السياسي أو الوقوف مع ذاك الشخص طمعًا بتحقيق مكاسب ومنافع.

صرخة البصرة

في ظل الظروف الساخنة التي يعيشها الإنسان العربي في منطقتنا المشتعلة منذ عقود، والعراق خير مثال، تتعقد المشكلات وتتقاطعُ الأفكار وتتباين الأحكام في أغلب الأوقات بسبب سوء الفهم الواضح في تقدير مهمة أرباب الدين والمؤتَمنين عليه وأدواتهم، مع المختلفين عنهم أم مع المصطفين معهم من أصحاب الشأن السياسي الذين يمسكون بعصا السلطة وفي أيديهم كلّ أشكال القوة والمال والجاه والقهر والاستعباد. فإنْ خضعَ صاحبُ الدين ومرجعُه وأتباعُه لسلطة أولي الأمر، لقوا الأمان وتقاسموا "الثريد" والسمن والعسل على مائدة السلطان وأتباعه من المتسلطين من وعاظه من الذين نسوا أنهم صعدَوا من ذات الصفوف من عامة الشعب. ولا يتردّد نفرٌ من هؤلاء بمدّ الأذرع طويلاً للقضم ما استطاعوا من الكعكة الكبيرة التي يتزاحم ويتقاتل عليها زعماء الأحزاب ومَن في دارتهم، حتى لو كان ذلك بفعل الفساد وبقصد نهب المال العام وفرهدة (من الفرهود) خزينة الدولة التي يعدّها نفرٌ من أتباع بعض المذاهب حلالاً زلالاً، شأنهم شأن مَن يحلّل الاستعباد وسبي النساء ووأد البنات وما سوى من هذه الترّهات والتخاريف والأحكام الظالمة التي لم تعد تجاري العصر ولا الفكر ولا العلم. أما مَن يقف بالضدّ من هذا السلوك المشين أو يعترض أو يرفع صوته غاضبًا، فما عليه سوى الانتظار وطول الأناة والوقوف في طوابير الفرج ورحمة السماء في الصفوف الأخيرة وتوخي العواقب.

ما يجري اليوم من ظلمٍ ومن قهرٍ بسبب الفاقة والحاجة لأبسطُ مسلّمات الحياة البشرية في جنوب العراق، وبالذات في البصرة الفيحاء، لم يكن بدّ من الانتفاضة والثورة بسببه إذا أُريد "للدنيا أن تُخذ غلابا وليس بالتمنّي أو الانتظار" بعد الإهمال والتقصير اللذين عانتهما هي ومثيلاتُها من محافظات البلاد. وبعكسه، كان على أهلها تسليمُ الأمر لله والأقدار والدخول في احتضار بطيء لمدينة تُعدّ ثغر البلاد ومصدر ريعها الأساس. فقد سئم أهلُها، وهُمْ من أكثر المتضرّرين في البلاد في هذه الأيام السوداء في حياتهم، وملّوا تكرارَ الوعود وأساليبَ الدجل والكذب والنفاق من الحكومة المركزية والمحلية والزعامات الحزبية والسياسية من دون استثناء وهم يُشاهدون بأمّ أعينهم منذ أكثر من عقد، سفهاء ولصوصًا من أحزاب دينية تولوا سرقة ثروات مدينتهم وميزانيتَها في عزّ النهار وحلكة الليل بأساليب وطرق مستنبطة من دون رقيب ولا حسيب. فقد صار "حاميها حراميها". وإلاّ أيُعقل أن تبقى مدينة تطفو على بحيرات من ذهب تعاني من أبسط الخدمات الآدمية ومن بطالة ومن فاقة، فيما زعامات الأحزاب، وأغلبُها بغطاء دينيّ، تتبجّح وتتقاسم الكعكة على بصيرة من الملأ وبعلم وربما بتنسيق من أركان الحكومة والرئاسات التي تتستر على هذه السرقات، بطريقة التغطية المتبادلة بين الفاسدين الذين لا يمكن استثناء أحدٍ بعد اليوم؟؟؟

هذه هي الحقيقة وليس غيرُها ممّا يمكن الحديث أو التغاضي عنه. وهنا فقط، تسابقت الأحزاب الدينية، الشيعية بخاصّة، كي تعترض على غضب الشعب وانتفاضته بعد ازدياد حمّيته بحجة تدمير المقرّات والرموز المتسلطة. فقد اتضح بما لا يقبل الشك، أن الانتفاضة الشعبية قد هزّت عروش الفساد في هذه المدينة العريقة وأيقظت ضمائر الفاسدين والمفسدين من سباتهم في طول البلاد وعرضها كي يتعاطفوا إعلاميًا أكثر منه فعليًا مع مصائب الشعب الذي فقد أبسط مستلزمات الحياة اليومية وهو الماء الصالح للشرب والكهرباء الذي يغذّي كلّ شيء والخدمات التي يستحقها أي مواطن في أيّ بلد. ومَن يعتقد بانتهاء أوار الانتفاضة ووأدها، فالأيام القادمة ستكشف عمق خطأه وقصر نظره حتى إزاحة جميع رؤوس الفساد والزعامات الدخيلة والمراهقة ومن مزدوجي الجنسية الذين ركبوا الموجة وحكموا البلاد وهم غير أهلٍ لها، ومن ثمّ محاسبة اللصوص واسترجاع الأموال المنهوبة والأرصدة المسروقة المودعة في بلدان الاغتراب.

التغيير الشامل مطلب الشعب

قساوة الحياة وسيادة حكم السلاطين ولهاث الوعّاظ من مُحدثي النعمة بالطريقة الفاسدة التي أجاد فيها الزعماء السياسيون والمسؤولون على رأس الحكم تحريرَها تشريعًا وتنفيذًا، قد بلغت أوجهَا ولابد اليوم من تغيير جذري في سياسة البلاد وفي العملية السياسية برمتها. أمّا الإصلاح الذي تحدثنا عنه فيما سلف حينما كان في متناول اليد، أو الذي مازال "البعض يتحدث عنه سبيلاً للخروج من المأزق، فقد ولّى أمرُه بعد أن فقد مكانه واستنفذ زمانَه حين كانت الفرصة مؤاتية للقيام به قبل سنوات خلت، وبالذات في زمن الحكومة المنتهية ولايتُها التي لم تحقق شيئًا من الإصلاح الذي وعدت به والذي ظلّ مدفونًا في عبارة التسويف المشهورة "سوف"، بالرغم من التأييد العام والخاص الذي كانت قد نالته في بدء تشكيلها. كنّا نتمنى أن يكون صوت المرجعية الشيعية حاسمًا في تحديد مكامن الخلل وفضح مواقع الفساد والفاسدين وتسميتهم بمسمياتهم وأسمائهم وشخوصهم وليس بالتعميم والنصح العام والتوجيه والدعوة للإصلاح فحسب، طالما حصل تدخلُها في السياسة أمرًا واقعًا. فهذه الأخيرة رغم أهميتها وضروراتها منذ التغيير الذي حصل في 2003؟ إلاّ أنّ صداها لم يعد فاعلاً بعد مضي عقد ونصف على ذاك التغيير الذي لم يحقق شيئًا إلا في الخلاص من "نظام دكتاتوري بائد" بنى البلاد وعمّرها ونفّذ مشاريع كثيرة أكثر مما ادّعاه القادمون الجدد الذين لم يقدّموا شيئًا، بل حتى القائم من ذلك الإعمار في الزمن الماضي أحدثوا فيه الخراب والدمار. وهذا ما يلاحظه الشارع الغاضب في موقف المرجعية الشيعية العليا الذي لم يتوضح حتى الساعة حيث شمّ رائحة التواطؤ أو المجاملة أو "الطمطمة" والتستّر لصالح جهات متنفذة في السلطة محسوبة عليها لم تقدّم للبلاد سوى الدمار والخراب والفساد وخواء الخزينة والمديونية الفاضحة وتعطيل الصناعة الوطنية وجفاف موارد المياه وما أكثر غيره من هذه وتلك. فرسالة المرجعية الشيعية بالذات، بقيت عامة وغامضة ومدجّنة بالألغاز والهمس والغمز، أو في حدود النصح والإرشاد والخطب، ليس إلاّ. وهذا ما حدا بمراقبي الأوضاع في الشارع البصري والوطني على السواء أن يوقنوا بضعف قرارها وبترك الكرة في ملعب البرلمان وبما يُسمّى ابتداعًا بالكتلة الأكبر في اختيار رئيس للحكومة القادمة.

إن هذه الحالة من الضبابية في القرار وفي عدم تحديد النقاط على الحروف، قد خلقت استياءً في الأوساط الثقافية أيضًا، التي خرجت تأييدًا للشارع البصري وقبلها في الشارع البغدادي طوال أربع سنوات من الضياع والفساد في الإدارة والسياسة معًا. وإنْ يكن هناك مَن تجرأ وعلا صوتُه من صفوف العامة والخاصة بحصر الفشل في السلطة التشريعية المنتفعة من العملية السياسية برمتها وفي ضعف الأداء الحكومي والإداري لمؤسسات الدولة وأركان الحكومة بجميع وزاراتها، إلاّ أن مثل هذه الأصوات الصادقة الصارخة بقيت في حدود التمنيات والرصد والمراقبة من دون إصغاء أو تنفيذ بسبب ضعفها وضآلة تأثيرها في العملية السياسية. وجاء أخيراً صوتُ الشعب الذي بدا أعلى واشد وقعًا من صوت أية جهة أو مرجعية ادّعت الحرص الصادق على حقوق الشعب والمساواة بين صفوفه وتحقيق العدالة التي ظلّت منقوصة بتفضيل مصالح ومنافع فئة دون غيرها. وهذا من أسباب التراجع والتخلّف في تلبية الحقوق وتنفيذ الواجبات حينما يغيب الحس الوطني ويختفي الضمير الإنساني من نواب السلطة التشريعية أولاً من الذين تخلّوا عن الأمانة التي وضعها الشعب في رقابهم وأتى بهم إلى الواجهة، وكذا من السلطات الأخرى التي من المفترض أن تبدي حرصها على مصالح الوطن والشعب، ولكنها آثرت اللهاث وراء مصالحها الحزبية والمذهبية والعرقية والشخصية فيما تركت الشعب في حالة من الفقر والفاقة والجوع والعطش والبطالة ونقص في الخدمات الآدمية البسيطة. والأيام أثبتت أنه مهما طغى الحكام واستأسد وعَاضُهم وتفاقم ظلمُهم وكثرت خطاياهم، فإنّ وجع الفقراء سيبقى مهماز للتغيير والبحث عن الأفضل وليس الاصطفاف في صفوف الفاسدين وسرّاق الشعب وناهبي ثروات البلاد.في الآخر، هناك حقيقة قائمة في أي تغيير مرتقب في شكل العملية السياسية يتمثل في خوف بعض الجهات المتنفذة والحاكمة ومَن يساندها في الخفاء والعلن من كشف المستور وفضح منافذ الفساد والإشارة إلى أدوات الفشل في الدولة العراقية في ضوء ما يعانيه مجتمعنا البائس المسكين المستكنّ في دوّامة طول الصبر ومرارة الانتظار الميؤوس منه بخاصة في هذه الأيام السوداء التي نشهد فيها أشكال الصعوبات والمناكفات التي تعرقل تشكيل حكومة وطنية نزيهة اليد ونظيفة الذيل بعد أن بلغ السيلُ الزبى. فعندما حثّت المرجعية السياسيين وزعماء الكتل بالإسراع بتشكيل الحكومة، بدا من الواضح أن الرسالة وصلت وهي تتضمن لملمة أخطاء الماضي والتستر عليه بكلّ فضائحه ومفاسده وشخوصه من جانب اللاعبين الكبار وأذيالهم ممن عاثوا بالوطن وثرواته، وممّن شكلوا دوائرهم الاقتصادية ضمن كتلهم وأحزابهم من أجل تكديس أموالهم وأرصدتهم واستغلالها في استثمارات عقارية في دول الجوار والعالم. وهذا الأمر، إن وقع فعلاً، فقد تسقط بسببه الكثير من الأقنعة ولاسيمًا ممّن هم في عداد الرموز الدينيًا التي لا ترضى بتغييرات تؤثر في شكل المحاصصة الطائفية القائمة بين الكتل.

السلطات الثلاث

لقد ثبت بما لا يقبل الشك، فشل السلطات الثلاث في إدارة دفة الحكم في البلاد بعد أن أدارت الأحزاب الحاكمة في السلطة ظهرها لمصلحة الوطن ومواطنيه وأخذت جانب النهب من الموارد الريعية وغير الريعية عبر تقاسم المغانم وفق أساس المحاصصة الذي بُني عليه الدستور الأعرج. وهذا ما تتخوّف منه المرجعية الرشيدة العليا من أن تفتح هذه الملفات في حالة حصول تغيير شامل في إدارة دفّة العملية السياسية. فمتى صحا الساسة وقبلوا الجلوس في منبر الاعتراف أمام الشعب وصارحوه بالنية الصادقة في خدمة البلاد والعباد وإعادة الأموال المنهوبة والمسروقة والمختلسة، حينئذٍ يمكن الجزم ببدء مشوار التغييرٍ الحقيقي الشامل الذي يبدأ بأول خطوة عبر رفض جميع الوجوه السياسية التي سطت على الحكم سواءً بدعمٍ من الغازي الأمريكي وأذياله أو من دول الجوار، وقد قالت فيهم الإدارة الأمريكية كلامًا لا يُحسدون عليه عندما وضعتهم في خانة اللصوص والسراق والفاسدين. وهذا يكفي! وإن لم يحصل هذا، وهذا ما هو متوقع بسبب تقاطع إرادات أتباع مثل هذا المطلب الشعبي مع مصالح الأحزاب الحاكمة في السلطة والمتهمة معظمها، إن لم نقل جميعُها، بالفساد وسود الإدارة منذ 15عامًا، حينئذ، يكون البديل القادم عبر حاكم مدني مستقلّ بعيدٍ عن أحزاب السلطة يُتفق عليهِ، أو فرض حاكم عسكري يتحلّى بالجندية العراقية المعروفة بالصرامة في تطبيق القانون والنظام وبالحكمة وقوّة الإدارة والإرادة في تقدير حاجات الشعب وأولوياته بعيدًا عن المحاصصة وأحزاب السلطة.

المقاصة التجارية والأزمة الحالية المستمرة

دريد محمود الشاكر
بغداد

السياسات الاقتصادية والمالية والتنفيذية المحلية الفاشلة سبب الكارثة وتنامي الدين الداخلي الذي اثر على كافة اليات العمل في اي عملية اقتصادية تنموية وكذلك السياسات المالية والنقدية الداخلية والتي ادت الى تشويه التصنيف الدولي للعراق ...وصار تصنيفا..مجحفا بحق العراق وكذلك دائرة الشفافية التي اوصلت كل ما هو شفاف الى منظمة الشفافية العالمية بشكل شفاف ولم تستطع الاستمرار في عملها لاننا كدولة استبعدنا من لجنة الشفافية الدولية نتيجة التطبيق المنحرف لاي عملية اقتصادية وخدمية مما ادى الى التراكم الحالي من ازمات رغم تراكمها من قبل وسبب الى موقف صندوق النقدالدولي بتقييمه الاخير المقصود والمجحف حيث وصل تصنيف العراق الى(ناقص بي) يعني صعوبة تسديد الديون وصعوبة الاقتراض اوالحصول على قروض ولم تنبري لجنة الشفافية بالدفاع عن الموقف المالي مستئنسة برأي الاقتصاديين المختصين ليوضحو ان نسبة الدين الداخلي تجاوزة ثلث الدين العام المعلن وهذه غير محتسبة على القروض الدولية ,مع ان حلها بسيط جدا ولست ادري اغاب عن اذهان المعنيين ام بقصد,,, وحلها ان يصار الى طبع العملة ,,فقط ,, العراقية بالداخل ,ودراسة الخفية ,,الحرب ,, والمعلنة.....والتي مانسميه بالادخار السلبي لدى المواطنين كموقف من الاقتصاديين ,,,لكن حقيقة الامر هي شراء العملة من السوق المحلية بمختلف الصور الا ,,,طبعة فلان وقديم وجديد ,,, انها سحب مبرمج للمطبوع من العملة العراقية .....,,,والتي هي صيغة لمنع التطور المبرمج لتنمية القطاع الخاص والذي يعتمد بنسبة عاليةعلى مدخرات الفرد وعلى انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تنمية الاقتصاد والتي غابت عن اعين المعنيين مع قلةالادخارفي البنوك الذي يولد قلةالسيولة في الداخل ممايزيد على الاعتماد على الدولار والذي ينفقه اويبيعه البنك المركزي حتى نصل الى عجز في نسبة االعملة الصعبة ,,,,والامور تمشي بهذا الاتجاه بشكل ثابت. ومقترح طبع العملة في الداخل هو الحل الوحيد لتجاوز هذه الحالة من الحرب غير المعلنة ,,وبدون مراقبة مع الاحتفاظ بالعلامات الامنية للعملة نفسها ,,لتضخ الى السوق بمقدار النصف لما مسحوب من العملة المطبوعة الوطنية وسحبها عند الضرورة ,,والقيام بشكل اساسي بتسديد الديون الداخلية والتي نسبة كبيرة منها بين دوائر الدولة ,,يعني تشيل من هل الجيب وتخلي بالجيب الاخر مثل ما متعارف عليه محليا,,وعلى لجنة الشفافية ان لا تسارع باعلام الدوائر المرتبطة بها خارجيا بالامروتنقلب علينا ,, وديون الفلاحين والمقاولين ايضا,,,والكثير من التخصيصات بالدينار التي سببت عجزا في الموازنة وتحول الى دين عام خارجي بشكل مقصود مع ان هناك امكانية في معالجة هذه الديون بتسجيل قيود استلام وتسليم داخلية غير معلنة واطفائها مركزيا ومن قبل وزارة المالية التي تقوم بدورها ببرمجة تسديدها على عدة ميزانيات وتعالج الموقف دون اعلانها ديونا على الدولة ومن الدولة لكن لله الامر من قبل ومن بعد لكن الهدف معروف والذي هواحراج العراق لما تمارسة اجهزة الدولة من عدم الانجاز للمشاريع بشكل عام وكامل والاخفاقات الاقتصادية التي سببها الاشخاص المعنيون وليس التخفيض على المتعاقدين,,على ان تكون الاسعار ثابته لاكثر من ستت اشهر في السنة وتقارن مع السوق العالمي والسوق في المنطقة و في حالة الازمات اوالانخفاضات لاي سبب ويمكن استيراد كميات كثيرة من المواد بموسمها لان اسعارها تنخفض نسبيا ولان الكميات التي يحتاجها العراق كبيرة وتحول بيوت العراقيين الى مخازن لتلك المواد والتعريف بالية العمل والية التسديد وتاريخها ,ويعتمد تاريخا ثابتا للتسديد وهوفي تاريخ قبل نهاية السنة المالية لكلا البلدين حتى يحتسب حجم الواردات والصادرات لكلا البلدين ومن ثمة يصار الى التسديد النقدي للفروقات ويتحمل كلا الطرفين المشتريات الداخلية والتصدير ومن هنا نرى ان جدولة البضائع والمواد المتفق على تبادلها يجب ان تكون غير ثابتة ومتجددة والسبب ان هذه الالية الاقتصادية سينتج عنها صناعات جديدة محلية يمكن تبادلها حسب الظروف المناخية وتوفر المواد الاولية لكلا البلدين وتتوسع بشكل كبير مع توسع التفاهمات التجارية ومن المهم الان المواد الغذائية التي هي موضوع حديثنا للبطاقة التموينية التي ستحل جزءا كبيرا من المشكلة الازمة التي يعانيها الشعب والتي سببت هذه التظاهرات الاخيرة والخوف من توسعها مع العلم ان نسبة الفقر اصبحت مخيفة بشكل كبير حيث يتبنى السيد رئيس الوزراء شخصيا الموضوع ويباشر بالاتصال بالمعنيين من الدول المنتجة لهذه المواد الغذائية على ان يتم الشحن الفوري للمواد الاساسية على ان تسجل هذه المواد ضمن قائمة المواد للتبادل المستقبلي وعلى المعني ان يقوم بالعملية نفسها مع اكثر من عشر دول ومن بغداد فورا دون الحاجة للايفادات والمصاريف والتاخير ومع البعثات الدبلوماسية في بغداد وبعد الاتفاق يتم التسعير على ما ذكرناه من الية سابقة ماخذين بنظر الاعتبار موضوعة المواصفات المعتمدة لدينا والمقدمة من قبلنا ان كانت من الدرجة المقبولة وان المادة مستهلكة في بلد المنشا وكما ذكرنا في مقال سابق المواد المطلوبة...الطحين وليس الحنطة كمرحلة سدالرمق , العدس,الزيت ,السكر, الرز, الفاصولياء, الشاي, الحليب للكبار,الحليب للصغار,المنظفات,, ولما يكفي لسنة وليس جزئها هذه المواد الاولية التي ترفع وتلغي مكان العراق من حالة الفقر التي تمثل نسبة عالية من مجتمعنا(تصل الى 50 بالمئة من المجتمع العراقي) والتي اصبحت عائقا امام اي عملية تنمية للقطاع الخاص والاقتصاد حيث اصبح اقتصادنا استهلاكيا من اليد الى الفم وربما يعيل المواطن اكثر من قابليتة ولا يجدما يدخره.ناهيك عن انهيار القوى الشرائية للفرد.

ارض زراعية

ويخالجني سؤال ...ما معنى الطحين الاماراتي او الرز الاماراتي...المتوفر في اسواقنا..هل تزرع الامارات ام تعبئ ام ماذا...اعتقد ان قصتها معلومة وهي ان الامارات العربية,,, المتحدة استاجرت اراضي زراعية او اشترت الاراضي وبمساحات واسعة وربما جزر وزرعتها لحسابها ..وللتجارة,,,وقد احتذى بها مواطنون عراقيون اليس هذا مثل يحتذى به ,,وهل لاتتوفر للعراق امكانية التاجير اولا ومن ثمة الشراء لان الكميات التي يحتاجها العراق من هذه المواد كبيرة جدا ومستمرة وربما تحتاج بل اكيد الى دول لتجهيز هذه المواد وليس دولة وحساب مصاريفها من انتاجها وكحساب اولي للعملية... اذا كان عدد نفوس العراق 35 مليون....هذا يعني على اقل تقدير مليون كيلو سكر 105 شهريا يعني 105 الف طن شهريا بواقع 3 كيلوات شهريا واذا كانت حصة الفرد من الطحين 10كيلو شهريا فهذا موضوع لايستهان به في البداية طحين ومن ثمة حنطة وتطحن لدينا وكم من فرص عمل واستثمار وتشغيل سيخلق في المطاحن والتي يجب ان تجدد وتضخم ومزارع شاي اذا كانت حصة الفرد نصف كيلو شهريا ومعامل تصنيع الزيوت بواقع لترين لكل مواطن يعني هذا ان السعرات الحرارية المتوفرةفي هذه المواد تخرج العراقيين من طائلة الفقر تماما علما ان هذه الالية لاتدخل في موضوع الموازنة الا كرقم للحسابات لانها سوف تكون عملية توريد نفط خام لمصفى اشبه بالداخلي وتصفيته وحسابات خارج التخصيص وتدخل في قائمة المصاريف التي تعزز الموازنة ومن هنا نؤكد ان توفر المواد الاولية المختلفة لدينا يمكن ان تدخل في صناعات حرفية وصغيرة ومتوسطة وحتى المتوسطة الكبيرة لان لها سوق تصريف خارجي ناهيك عن الداخلي واعتماد مبدء الشراء والدعم من قبل الدولة وتسهيل عملية التصدير تحت ظل الدولة وانشاء صناعة التعبئة والتغليف لغرض التصدير حتى من مواد مستوردة من دول الجور زراعية خاصة.....روسيا تستورد من سوريا منتجات زراعية ومن مصر كمثل...فما بالك بدول خط الاستواء وما تحتاجة من مختلف المواد التي تتوفر في الاجواء الصحراوية اومادةالحليب من اوربا الباردة جدا على ان يكون التعاقد على هذه المواضيع مع الدول المنتجة والتي يتوفر بها المياه اي القريبة من خط الاستواء والممطرة في اوربا والتي لاتحتاج الى معدات سقي وري والتي تؤثر على المنتج سعريا بالمقارنة وتهيئة اجواء دعم استيراد المواد الاولية التي تدخل في صناعة هذه السلع والتهيئة لصناعات متجددة, ومستقبلية بعد دراسة اسواق البلدان المتعاقد معها ودراسة نقاط الدخول الى اقتصادها(مقالنا انشاء صندوق ومصرف دعم الاستيراد) ويمكن في البداية تاجير مصافي في تلك البلدان او بلدان اخرى وتزويدها بنفط خام عراقي لتصفية النفط وتجهيز الدولة اوالدول بالمنتجات النفطية التي تحتاجها وربما لاكثر من دولة ولاكثر من مشتق(يمكن ان تكون خارج حصةالعراق من اوبك) ونحن بهذا الصدد كان لنا مقال منشور عن تاجيرمصافي في الخارج واستغلالها لسد حاجة العراق المتزايدة من المنتجات ومن نفطنا خارج حصة اوبك والتي كانت ستوفر مليارات الدولارات وبيع الفائض منها الذي يولد عائديات ومواد اولية اخرى في البداية لحين انشاء صناعات تدخل في قائمة التبادل التجاري على هذه الالية والتي توجدلها اسواقا مستمرة وحتى لدول خارج عملية المقاصة ان هذا المبدأ له اوجه عديدة من الفوائد والاهم منها اخراج العراقيين كمواطنين من موضوعة التخصيصات المالية التي يمكن ان تتحول الى فقرة اخرى في الموازنة ويخلص العراق من الوسطاء ويخلص العراق من العمولات المخفية وينمي قطاعات اقتصادية في البلد وبالخصوص اذا كان الاتفاق مع العديد من الدول ويقوي سمعة الاقتصاد العراقي اكثر ولنا فيها مارب اخرى ونحن اذ نضع هذه الفكرة امام المعنيين يحدونا الامل ان يؤخذ بعين الاعتبارلان ايجابياتها كبيرة ولا توجد سلبيات لها الا عدم امكانية ادارتها ونحن بالخدمة وبدون مقابل.

□ مستشار ومحكم دولي